مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: تقويم أثر الاصلاح في الإدارة الرشيدة للحكم والتنمية المستدامة دراسة في البعد السياسي العربي
اسم الكاتب: أ.د. ياسين محمد حمد العيثاوي، أ.م.د. أحمد عدنان كاظم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/313
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 07:15 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تقويم أثر الاصلاح في الإدارة الرشيدة للحكم والتنمية المستدامة
دراسة في البعد السياسي العربي

أ. د. ياسين محمد حمد العيثاوي(*)
Dr.yassin71@yahoo.com

أ. م. د. أحمد عدنان كاظم(**)
ahmedkadhim1972@gmail.com

الكلمة الافتتاحية للبحث: يبحث موضوع الدراسة في أثر عملية الإصلاح السياسي لتحقيق إدارة رشيدة وتنمية مستدامة فاعلة حاضرا ومستقبلا من خلال إتباع افضل الوسائل في الحكم سيما وإن أغلب الدول العربية تعاني من مشكلات عدة تتعلق في كيفية تجاوز التحديات السياسية التي تعاني منها على مستوى شرعية الانجاز وما طرح مؤخرا في مراكز التنمية المستدامة المتخصصة في ضرورة احتواء جميع أفراد المجتمع لتحقيق أعلى درجات الاستقرار السياسي والاجتماعي؟ بمعنى إن صورة وأسلوب ممارسة سلطة الحكم في الإدارة بين قطاعات الدولة في عالمنا العربي ما زال معباً بالأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وما سواها من أزمات سيما الدول التي شهدت تداعيات أحداث الربيع العربي منذ عام ٢٠١١، كونها ما زالت تعاني من تأخر ملحوظ في كيفية استكمال متطلبات الاصلاح السياسي وغيرها من الإصلاحات التي تعكس حاجات ومتطلبات المجتمع الراهن؛ بغية تجاوز التحديات والأزمات التي تعاني منها على صعيد ممارسة حكم إدارة السلطة وتنفيذ خطط التنمية المستدامة وفقا لمتطلبات المعرفة العلمية الحديثة الحاصلة في الكثير من دول العالم.

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
(**) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

المستخلص

يتطلب تقويم عملية الإصلاح في إدارة الحكم الرشيد، وجود نوع خاص من المعايير الواجب توفرها في قيادات العمل الإداري، كونها الأساس في التخطيط الاستراتيجي السياسي على مستوى عمل المؤسسات التي تروم استثمار موارد الدولة البشرية والمادية وغير المادية سيما الطبيعية منها، من أجل توجيه السياسات التنموية نحو إنجاز الاهداف الموضوعة على مستوى الدول أو المنظمات أو المشاريع محليا وإقليميا ودوليا حاضرا ومستقبلا. وتؤكد استراتيجيات التنمية المستدامة المعاصرة على ضرورة تحليل الواقع السياسي وفقا لمؤشرات الاستقرار المجتمعي والخدمي وحتى الوضع السياسي العام، لتكون مدخلات دراسة المشكلات ضمن مضمون ومحتوى الاصلاح السياسي والاداري الذي ترمي إليه مؤسسات الحكم في الدول العربية كافة على المستوى الرسمي وغير الرسمي تارة، ليجري العمل على توجيه بوصلة التحكم نحو إدارة الحكم الرشيد وفقا لمعايير معتمدة عالميا كي تدخل في نطاق الجودة وتقويم الأداء بالتناظر مع جودة المنتج وحسن الانجاز العملي بالشكل الذي يتوافق مع توفير الضمانات الكافية لإدامة الاستقرار السياسي والاجتماعي تارة أخرى. ففي الخامس من تشرين الأول عام ٢٠٠٤ جرى الاعلان عن المبادرة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية للبدء في حوار اقليمي من أجل دعم تنفيذ السياسات في تلك الدول لاسيما الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي لتأسيس شبكة إقليمية تضم صانعي السياسات العامة ومنفذيها، فضلا عن توجيه جهود الدول العربية مع هذه المنظمة في مجال إدارة الحكم عبر الحوار والتعاون لإيجاد تفاهمات مشتركة في هذا المجال؛ والبدء في تحليل أولويات الاصلاح السياسي والاداري والاقتصادي من أجل تحقيق التنمية المستدامة . لأن التنمية الإدارية والإدارة الرشيدة هي الأساس في أي عملية إصلاح كونها سابقة على الإصلاح السياسي، من أجل رفع كفاية الأداء للجهاز الحكومي المؤسسي وفقا لرؤية تقويمية

شـاملة وسياسـات عامـة واضـحة لرفـع مـستويات المعيـشة للـشعوب العربيـة حاضـرا ومستقبلا.

Abstract

The research has been talked on specific an important notions concerning with the dimensions of effectiveness of good governance and sustainable development inside all Arab states, So that the scientific article reflected the role of investments in various sections of institutional business by draw attention toward different projects about analyzing the whole political reality according to the standard indications of political and social stability on the regional level and international aspects. Therefore, the study resembled scientific contains and the dimensions of political reform and administrative overhauling within governmental system in order to achieve all raw objectives for sustainable development.

All international and regional organizations especially the United Nations and Arab league even the specialized agencies for United nations had concentrated on the matters of promoting performance the institutional work, according to the analytical - futuristic visions to evaluate the whole of sectors by good governance and sustainable development in political , social, and economic perspectives of Arab states to accomplishment various demands and necessity requirements of political reform for the future of generations within Arab society.

Finally , the contemporary strategy of sustainable development has been making certain that the analysis of political reality became as a necessary for stabilizing the social and political indications , which effected thoroughly on the process of political and administrative reforms in order to preserving the future of sustainable development ; then to recreate the good governance according to the credited standards and indications for accomplish beneficial policies in the foreseeable future within Arab states .

مقدمة:

إن تقويم عملية الإصلاح في إدارة الحكم الرشيد يتطلب وجود نوع خاص من المعايير الواجب توفرها في قيادات العمل الإداري كونها الأساس في التخطيط الاستراتيجي السياسي على مستوى عمل المؤسسات التي تروم استثمار موارد الدولة البشرية

والمادية وغير المادية في آن واحد سيما الطبيعية منها ، من أجل توجيه السياسات التنموية نحو إنجاز الاهداف الموضوعة على مستوى الدول أو المنظمات أو المشاريع محليا وإقليميا ودوليا حاضرا ومستقبلا .

أما موضوعة أثر عملية الإصلاح السياسي في تحقيق إدارة رشيدة وتنمية مستدامة فتتعلق في كيفية إدارة موارد المجتمعات كافة ؟ ومن خلال إتباع افضل الوسائل في الحكم (مازالت أغلب الدول العربية تعاني من مشكلات عدة تتعلق في كيفية تجاوز التحديات السياسية التي تعاني منها على مستوى شرعية الانجاز وما طرح مؤخرا في مراكز التنمية المستدامة المتخصصة في ضرورة احتواء جميع أفراد المجتمع) ، بمعنى إن شكل وأسلوب ممارسة سلطة الحكم في الإدارة بين قطاعات الدولة في عالمنا العربي ما زال معباً بالأزمات السياسية سيما الدول التي شهدت أحداث الربيع العربي منذ عام ٢٠١١ ، من هنا وجدنا تراجع كبير في مجال تقديم الخدمات لصالح المجتمعات العربية نفسها ، كما إن إجراءات تحقيق الحكم الصالح المتعلقة بالإصلاح المؤسساتي ومن ثم طبيعة تسيير نوع ونمط الإدارة الفاعل في الاختيار بين البدائل يعاني من صعوبات في تحسين مستوى أداء النسق السياسي العام في منظومة إدارة الحكم نفسه ، مما يستلزم إصلاحه و تقويم عمله مقارنة مع بقية إدارة النسق الأخرى في بنية الدولة التنظيمية ، ناهيك عن ضرورة تقديم المشورة في مجال تحديد درجة الكفاية في المنجز المتحقق على أرض الواقع ، للمُضي في تنسيق آليات تقديم الخدمات المجتمعية التنموية في مرافق الخدمة العامة للمواطنين ومن خلال اتباع أفضل الطرق والوسائل ضمن أنواع عمليات الإدارة في أنظمة الحكم السياسية المتبعة في دول العالم المتقدم .

وعند تحديث طرق ووسائل الإدارة في ظل نماذج الحوكمة المطروحة حاليا يتطلب عقلنة عمل المؤسسات ضمن بدائل وخيارات سياسية ضامنة لتحقيق التنمية المُستدامة، بمعنى العمل بكفاءة مؤسسية عالية في جميع مفاصل الدولة والمجتمع على حد سواء، فضلا عن إتباع الوسائل الفعّالة في تحقيق إدارة الحكم الصالح الرشيد الذي ينشد نمط محدد من أنماط الحداثة في عصر تكنولوجيا المعلومات وتقنيات

الثورة المعرفية في مجال الاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي المتداخلة ضمن أنماط نسق الإدارة الراهنة (الحوكمة الإدارية)، لما لها من أثر في صيرورة رؤية واضحة للمستقبل القريب من أجل إدامة ما تحقق من مؤشرات التنمية المستدامة. من هنا باتت محددات التنمية البشرية المستدامة تدخل ضمن مؤشرات الجودة وتقويم الأداء بالنسبة لأنظمة الحكم السياسية العربية لا سيما التي صُنِّفت الأكثر تعبيرا عن مستوى التقدم الحاصل في مستويات المعيشة والحياة العامة (دول الخليج العربي النفطية حصرا)، وقد يصاحبها تطوير تنفيذ مشاريع التنمية البشرية المستدامة (استثمار منافع الطاقة النفطية وما سواها من مصادر الطاقة الطبيعية) وفقا لمنهج ورؤية الدولة المؤسسية من ناحية التخطيط الاستراتيجي المُعتمد فيها، فهناك العديد من الدراسات في مجال إدارة الحكم الرشيد والتمية المستدامة توصلت إلى إن مقومات النجاح تكمن في تحقيق التنمية البشرية المستدامة بالتوازي مع تطبيق مبادئ الحكم الرشيد (الإصلاح السياسي المؤسسي)، مما يجعل من الضرورة البحث في أبعاد أهمية التنمية البشرية المستدامة بفعل أثر عملية الإصلاح السياسي العربي في استكمال متطلبات إدارة الحكم الرشيد ضمن أدوار منتظمة علميا وعمليا.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من موضوعة أثر عملية الإصلاح السياسي في تحقيق إدارة رشيدة وتنمية مستدامة من خلال إتباع افضل الوسائل في الحكم، لاسيما وإن أغلب الدول العربية ما زالت تعاني من مشكلات عدة تتعلق في كيفية تجاوز التحديات السياسية التي تعاني منها على مستوى شرعية الانجاز، وما طرح مؤخرا في مراكز التنمية المستدامة المتخصصة في ضرورة احتواء جميع أفراد المجتمع من أجل ضمان الاستقرار السياسي في ظل الإصلاحات السياسية الديمقراطية والتنموية المنشودة على مدى المستقبل القريب.

إشكالية البحث:

تنطلق إشكالية البحث من التحديات الكبيرة التي تعاني منها الكثير من الدول العربية سيما في ظل تداعيات أحداث الربيع العربي منذ عام ٢٠١١ على استقرار أنظمة الإدارة والحكم في مؤسساتها التي باتت على المحك وفقا لمؤشرات مبادئ الحكم الرشيد والتنمية المستدامة المعتمدة دوليا، بسبب تأخر عمليات الإصلاح السياسي وما سواه من إصلاحات من أجل البدء في استكمال متطلبات تحقيق التنمية البشرية المستدامة بالتوازي مع تطبيق مبادئ الحكم الرشيد (الإصلاح السياسي المؤسسي حصرا).

فرضية البحث:

أعتمد البحث على فرضية تحددت في معادلة تقويم أثر الاصلاح في الإدارة الرشيدة للحكم والتنمية المستدامة المتعلقة بتحليل أبعاد الواقع السياسي وما تعاني منه أغلب الدول العربية من تحديات وأزمات باتت تعصف بها من جميع النواحي، من أجل صيرورة أولويات العمليات الإصلاحية التي تبتغيها على مدى المستقبل القريب ومن خلال تسريع إجراءات الانتقال الديمقراطي بإصلاحات سياسية ودستورية واجتماعية وما سواها من إصلاحات؛ على أمل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في إدارة الحكم الرشيد حاضرا ومستقبلا.

منهجية البحث:

استند البحث إلى منهجية محددة تمثلت في الاعتماد على منهج التحليل النظمي لمعرفة أبعاد تقويم أثر عمليات الاصلاح في الإدارة الرشيدة للحكم، ولتحليل واقع التنمية المستدامة في أغلب الدول العربية، مع الاستعانة بالمنهج الاستشرافي المستقبلي لتحديد مقومات الاستدامة في إدارة الحكم الرشيد واعتماد آليات الحوكمة وفقا لمؤشرات التنمية المستدامة الحاصلة حاليا والمعتمدة في عالمنا المعاصر.

هيكلية البحث:

انتظمت هيكلية البحث في مقدمة وخاتمة بالاستنتاجات موزعة ضمن خمس محاور، بحث المحور الأول في مقاربة استراتيجيات التنمية المستدامة بتحليل الواقع السياسي لمعرفة البعد التاريخي لمؤثرات عملية إدارة الحكم في مقومات التنمية المستدامة. أما المحور الثاني فقد بحث في الانتقال من محتوى فكر المشروع التنموي إلى تنفيذ خطط البرامج المستقبلية، من أجل ترسيخ مبادئ الحكم الصالح ومتابعة إجراءات تنفيذ العملية الإصلاحية. في حين بحث المحور الثالث في فاعلية البيئة السياسية من أجل الإدارة الرشيدة للحكم للاعتماد على أسس العمل المؤسسي في إدارة مضامين الحكم الصالح الرشيد، أما المحور الرابع فقد بحث في تقويم أثر عملية الاصلاح في الادارة الرشيدة للحكم لتحديد مؤشرات الحكم الرشيد في مرحلة ما بعد الإصلاح وانجاز متطلبات مستقبل التنمية المستدامة ، من خلال الاعتماد على آليات الحوكمة الرشيدة الإلكترونية في إدارة الحكم والعمل المؤسسي . في حين بحث المحور الخامس والأخير في متطلبات مستقبل الإصلاح في إدارة الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، لاستكمال متطلبات الإصلاح من أجل المستقبل وصيرورة مقومات الفعل التنموي وتقويم مستقبل الإصلاح في إدارة الحكم .

أولا: مقاربة استراتيجيات التنمية المستدامة بتحليل الواقع السياسي :

تؤكد استراتيجيات التنمية المستدامة المعاصرة على ضرورة تحليل الواقع السياسي وفقا لمؤشرات الاستقرار المجتمعي والخدمي وحتى الوضع السياسي العام، لتكون مدخلات دراسة المشكلات ضمن مضمون ومحتوى الاصلاح السياسي والاداري الذي ترمي مؤسسات الحكم في الدول العربية كافة إلى تحقيقه على المستوى الرسمي وغير الرسمي، لتوجيه بوصلة التحكم نحو إدارة الحكم الرشيد وفقا لمعايير معتمدة عالميا كي تدخل في نطاق الجودة وتقويم الأداء بالتناظر مع جودة المنتج وحسن الانجاز العملي بالشكل الذي يتوافق مع توفير الضمانات الكافية لإدامة الاستقرار السياسي والاجتماعي تارة أخرى. ومن هنا يمكن تحديد أبعاد مفهوم التنمية

المستدامة من منطلق استخدام الموارد المتاحة للدولة بهدف تلبية احتياجات مواطنيها حاضرا ومستقبلا[١]، كما يتطلب ضبط أداء السياسات العامة، توافر القدرة على معالجة المشكلات العامة المثيرة للجدل التي تعاني منها الحياة العامة، ثم تطبيق السياسات المعلنة بشكل مستقر يضمن تنفيذ جميع برامج استراتيجية التنمية المستدامة[٢].

١. البُعد التاريخي للدراسة:

شهدت دول العالم تحولات سياسية كبيرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في ظل تأسيس منظمة الأمم المتحدة التي اضطلعت بأدوار مهمة في مجالات الحياة الإنسانية كافة بالتعاون مع الوكالات المتخصصة التابعة لها كل حسب اختصاصها من أجل توفير المشورة والخدمة للإنسان، ولكن بعد عقد الستينيات من القرن الماضي جرى التعرض لمفهوم التنمية يناظره مفهوم النمو الاقتصادي ليتحول الأمر إلى شكل ونمط آخر، بدأت ملامحه تتضح بعد منتصف سبعينيات القرن الماضي بشكل مختلف ومغاير من خلال مفهوم التنمية الذي طرح بالتوازي مع مفهوم النمو الاقتصادي المنشود كما لوحظ في حينها من الناحية التحليلية، بهدف تحقيق توزيع عادل للثروة بين سكان العالم أجمع، على أمل الخروج من مشكلات الفقر والتخلف والأمية والمرض والعجز وما سواها من مشكلات تعاني منها الكثير من دول العالم النامي حصرا. وشهدت نهايات عقد الثمانينيات من القرن الماضي بداية الاهتمام أيضا بمفهوم التنمية الشاملة من جميع جوانبه الاقتصادية والاجتماعية، في الوقت الذي بدأت تتشكل فيه وتتضح أبعاد مفهوم التنمية المستدامة في أوساط المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية الراغبة في وضع رؤية جديدة للمستقبل استعدادا لدخول الألفية الجديدة التي حددت مؤشرات ومعايير العمل المؤسسي في مبادئ الحكم الرشيد ضمن منطلقات التنمية المستدامة[٣].

إن تأسيس مؤسسات الدولة السياسية والقانونية المكلفة بممارسة السلطات الثلاث، يُراد منه تمكينها من أداء وظائفها إداريا على أكمل وجه، مع الخضوع لسلطة القانون والرقابة الإدارية القائمة على مبدأي الشفافية والمساءلة، والتي يعدها المواطنون

مؤسسات شرعية تمكنهم من المشاركة في صناعة القرار أولا، ومن ثم اتخاذه، طالما أن ذلك مما يدرج ضمن مقياس الجودة العالي لشرعية الحكم والإدارة في عصر التحولات السياسية العالمية نحو الديمقراطية التي شهدها العالم منذ أكثر من عقدين من الزمان (بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق)[٤]. إذ تهاوت أنظمة الحكم الاستبدادية بالتدريج، لاسيما في مرحلة لاحقة أخرى وبالتحديد بعد أحداث الربيع العربي عام ٢٠١١، ومهد ذلك الطريق لظهور أنماط جديدة في إدارة الحكم، باتت أقرب للحوكمة وسيادة سلطة القانون لاسيما في بعض الدول ومنها دول الريع النفطي، وهو ما ترتب عليه إنتاج نمط جديد من الإدارات المدنية المؤسسية التي فتحت أبوابها للتجربة الديمقراطية لضمان الأخذ بأسلوب سلمي في تداول السلطة، يستند إلى تنافسية تشاركية ركيزتها الرئيسة التعددية السياسية ومؤسسات المجتمع المدني التي تراقب طبيعة وسير العمل المؤسسي الرسمي وغير الرسمي على حد سواء.

٢. مؤثرات عملية إدارة الحكم في التنمية المستدامة:

عرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارة الحكم بأنها ممارسة السلطة السياسية والإدارية لدورها في تسيير شؤون المجتمع في مختلف المجالات، ليشمل آليات الحكم والعمليات المؤسساتية المركبة التي يستخدمها الأفراد والجماعات للتعبير عن مصالحهم، ومعالجة مشكلاتهم وخلافاتهم، وممارسة حقوقهم والتزاماتهم القانونية أيضا، لاسيما وأن الحكم الرشيد بات من متطلبات التنمية المستدامة حاضرا ومستقبلا، فقد نضمن المشاركة السياسية الشعبية من دون أن نضمن بشكل كاف الحماية الضرورية لمنظومة الحقوق والحريات الإنسانية، بمعنى العمل على استثمار الموارد البشرية والمادية والطبيعية وما سواها لضمان الاستخدام الأمثل لهذه الموارد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لاسيما عندما تستند إلى قواعد العدالة والإنصاف والمساواة[٥]. إذ يُعّد وضع أهداف السياسات العامة، الأساس في تحديد شكل ونمط الإدارة المطلوب وفقا للتشريعات التي يُراد منها تسهيل عملية التنمية المستدامة، لتعمل الأخيرة وفقا لمبدأ توجيه الموارد المتاحة للتأثير بصورة مباشرة في مرتكزات بيئة

التنمية نفسها، مع ضمان أداء الهيئات الانتخابية المستقلة لدورها في إجراء انتخابات مستقلة نزيهة وعادلة؛ إذ باتت الانتخابات المعيار الأهم في تحديد أبعاد الحكم والإدارة الرشيدة المتداخلة مع أهداف التنمية المستدامة على مدى المستقبل القريب[٦]، لتأتي فيما بعد مؤشرات ضمان تحقيق شرعية الانجاز والقدرة على احتواء شرائح المجتمع كافة على أساس مبادئ المواطنة الحقيقية الضامنة للاستقرار السياسي والاجتماعي كونهما الأساس في أي عملية تقويمية إصلاحية منشودة على مدى المستقبل القريب (استدامة الإدارة الرشيدة للحكم).

وقد جرى في الخامس من تشرين الأول عام ٢٠٠٤ الإعلان عن المبادرة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية* للبدء في حوار اقليمي لدعم تنفيذ السياسات في تلك الدول، لاسيما الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتأسيس شبكة اقليمية تضم صانعي السياسات العامة ومنفذيها، فضلا عن توجيه جهود الدول العربية مع هذه المنظمة في مجال إدارة الحكم عبر الحوار والتعاون لإيجاد تفاهمات مشتركة في هذا المجال؛ والبدء في تحليل أولويات الاصلاح السياسي والاداري والاقتصادي اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، لأن التنمية الإدارية والإدارة الرشيدة هي الأساس في أي عملية إصلاح كونها سابقة على الإصلاح السياسي، وذلك من أجل رفع كفاية أداء الجهاز الحكومي المؤسسي وفقا لرؤية تقويمية شاملة وسياسات عامة واضحة لرفع مستويات المعيشة للشعوب العربية حاضرا ومستقبلا.

ويتطلب تنفيذ هذا النوع من الإصلاحات، بناء منظومة متكاملة من المعلومات بالتعاون مع أصحاب المعرفة والخبرة في مجال إدارة الحكم وفقا للمعايير المعتمدة دوليا في مجال التنمية المستدامة من خلال تحليل الآتي:

أ. تشخيص مواطن القوة والضعف في عمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الدولة .

ب. تشخيص المشكلات والتحديات التي تعيق تحقيق التنمية السياسية في المجال المؤسسي، ناهيك عن معرفة مدى فاعلية المؤسسات غير الحكومية كونها حلقة الوصل بين احتياجات ومطالب عموم الناس وبين الطبقة السياسية الحاكمة.

ج. مراجعة الاستراتيجيات السابقة الموضوعة في مجال إدارة مؤسسات الحكم المختلفة، وبحسب الرؤية الموضوعية التي تتمركز في واقع التخطيط الاستراتيجي السليم الموجّه نحو مجالات مختلفة في السياسة العامة للدولة.

د. تقويم إدارة الحكم وفقا لقدرات المؤسسات العاملة في مجال تنمية فواعلها بشكل مستدام في مجال تنمية القدرات وتحديد أولويات الاصلاح السياسي والإداري لدعم عملية رسم السياسات العامة وتنفيذها، لاسيما أن عالمنا المعاصر يشهد تحولا فعليا وواقعيا مستندا إلى الأسس العلمية والمعرفية في مجال الادارة الرشيدة وتقويم تجارب الحكم لضمان تحسين مؤشرات الفاعلية في الجودة باتخاذ القرارات، ناهيك عن تحليل الأساليب الضرورية في مجال إيجاد أفضل الطرق لتنفيذ السياسات العامة بعيدا عن شبهات الفساد السياسي والمالي والإداري وما سواها.

٣. مقومات استدامة التنمية:

تكمن مقومات استدامة التنمية في الاعتماد على المؤسسية الإدارية العاملة وفقا للقوانين النافذة لتوجيه متطلبات استدامة التنمية نحو تحقيق تمكين حقيقي وفاعل لنمط الإدارة الرشيدة الحاكمة عمليا، وبموجب الأطر الدستورية ومبادئ الشفافية والكفاية في إدارة الموارد المتاحة ضمن النظام السياسي الديمقراطي المنفتح على خيارات وبدائل استراتيجية عدة تضمن الاستقرار السياسي والإداري المعتمد على التخطيط الاستراتيجي السليم. وتعتمد مؤشرات تقويم الإدارة في الحكم المؤسسي على ديناميكية عمل المؤسسات نفسها بعيدا عن مدخلات شبهات الفساد في الإدارة كما لحضناه في ظل العمل على ضمان تفاعلية تشاركية مجدية ضامنة للاستقرار السياسي في الواقع الاجتماعي العام. وهناك مقومات أخرى لاستدامة التنمية منها :

أ. التمكين: أي شمول القدرات ضمن الخيارات المتاحة لجميع الفئات العمرية التي تمارس حق الاختيار بين البدائل للتخلص من عوارض البيئة الطبيعية (الفيضانات، الزلازل، البراكين، الأعاصير وما سواها)، والعمل بجهد مؤسسي أممي لمساعدة الإنسان في مناطق النزاع أو التوتر أو الحروب (اليمن وسوريا وليبيا حاليا)، لاسيما وأن

شعوبها بدأ تعاني الكثير من مشكلات الفقر والجوع والحرمان والمرض وما سواها مما لم تستطع أنظمة الحكم العربية ومنظماتها الإنسانية وضع حد للمعاناة المتراكمة منها[٧].

ب. التعاون: أي الشعور بروح التعاون والانتماء والإحساس بوجود هدف ومعنى للحياة بالنسبة لتحقيق ذات الإنسان بشكل أفضل، لأن توسيع الإمكانات والفرص يعني افساح المجال أمام فئات المجتمع كافة للتعاون مع بعضها البعض لتحقيق الأهداف المرجوة التي تنفع الجميع وليس الاهتمام بمجرد أداء الوظيفة لغرض النفع المادي الخاص[٨].

ج. الاستدامة: أي تلبية احتياجات جميع الناس حاضرا ومستقبلا وبشكل يضمن الحياة الآمنة المستقرة في الوضع السياسي العام، كونه الأساس في أية إستراتيجية تنموية يُراد منها توجيه إمكانات وموارد الدولة نحو الاستثمار في قطاع اقتصاديات المعرفة وما سواها التي تلقى اليوم رواجا واسعا من فئات الشباب العربي عموما.

د. المؤسساتية: أي جعل العمل الإداري الحكومي العام ضمن الأطر المؤسسية التي تستند إلى القوانين والتعليمات النافذة في منظومة العمل المؤسساتي للدولة والمتوائمة مع التشريعات الدستورية والقانونية النافذة فيها.

وتعد التنمية المستدامة العمليات المقصودة في أعلاه هدفا وغاية ضرورية تسعى من خلالها إلى تحقيق النمو بشكل سريع ضمن خطط واستراتيجيات مدروسة في مراحل زمنية محددة ، وتخضع دائما لتقويم الإدارة الرشيدة والإرادة البشرية التي تحتاج إلى دفعة قوية تنتج قدرات انسانية حيوية بإمكانها إخراج المجتمع من حالة السبات والركود إلى حالة الحركة والتقدم في ظل وجود إدارة حكم قادرة على أن تسير به نحو الأفضل.[٩]

ثانيا: الانتقال من محتوى فكر المشروع التنموي إلى تنفيذ خطط البرامج المستقبلية:

إن الانتقال من الإطار النظري في البُنية الفكرية للمشاريع المستقبلية الواعدة إلى تنفيذ خطط برامج التنمية المستدامة نفسها عمليا، تكاد أن تكون في غاية الصعوبة والتعقيد بسبب عدم القدرة على التكهن بالتحديات المحتملة والإشكاليات الطارئة على أرض الواقع، وهو ما يعني الحاجة للتخطيط الاستراتيجي المستقبلي النابع من

قيادة عقلانية تحتكم إلى أسس وقواعد علمية وعملية، ترمي إلى التوأمة بين التقليدية والحداثية في صيرورة نوع من القيادات المتمركزة على مداخيل العلم وقواعد المعرفة المعاصرة الحاصلة في عصر تكنولوجيا المعلومات.

ومن هنا اكتسبت التنمية المستدامة أهمية كبيرة على الصعيد العالمي بعد انعقاد قمة البيئة والتنمية في البرازيل عام ١٩٩٢ التي وضعت جدول أعمال القرن الحادي والعشرين ليكون بمثابة خطة عمل عالمية لتحقيق التنمية المستدامة حاضرا ومستقبلا، لاسيما بعد أن تأسست لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD) ليصبح الموضوع بأكمله جزءا من اهتمام الاجيال القادمة[١٠].

١. ترسيخ مبادئ الحكم الصالح:

إن الأزمة التي تعيشها المجتمعات التي تمر بمراحل انتقالية في تطورها ونموها كما ذكر "فرانسيس فوكوياما" في كتابه "النظام السياسي والاضمحلال: من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية" الصادر عام ٢٠١٤، تكمن في الأخذ بالأنموذج الديمقراطي الملائم الذي يحتاج إلى عملية إصلاح سياسي شامل ينطلق من الوعي بتطورات العلم والمعرفة ومن ثم السعي نحو محاكاة الآخر (دول العالم المتقدم)، وليس في استنساخ التجارب التنموية وتطبيقها في مجتمعات الدول العربية التي تختلف وتتباين سياسيا واجتماعيا وثقافيا وقيميا. ويفترض ذلك، العمل على تدعيم منظومة الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية التي تعد المؤشر الحقيقي على الاستقرار السياسي الذي يفتح آفاق أوسع نحو المشاركة السياسية الديمقراطية، لتبقى أنظمة الحكم السياسية العربية الراهنة، تعاني مشكلات السياسة والحكم وما سواها من مشكلات لا زالت تشغل بال المواطنين كلهم، وعليه يمكننا أن نطرح تساؤلات بسيطة وواضحة عن جدوى الممارسة الديمقراطية في إطار العمل المؤسسي الذي ينشد الإصلاح حصرا، والوسائل المناسبة التي تضمن تثبيت أسس ومرتكزات الحكم الرشيد مستقبلا، لاسيما وأن الحكم الرشيد هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاهية الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم في العمل، مع ضمان

حقوقهم وحرياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يتطلعون إليها عبر تمثيل أوسع في مؤسسات الدولة كافة، لتكون المسؤولية أمام الجميع هي ضمان مصالح جميع أفراد الشعب في ظل التعاون مع البرامج التنموية التي تقوم بها الأمم المتحدة، لاسيما برنامجها الإنمائي الذي يرمي إلى ممارسة السلطات السياسية والإدارية لأعمالها بمؤسسية عالية الجودة لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات بشكل واضح ومقبول من الجميع[١١].

٢. متابعة إجراءات تنفيذ العملية الإصلاحية:

يشهد العالم العربي انطلاق برامج التنمية المستدامة منذ الإعلان العربي بشأن الاعتبارات البيئية في التنمية الصادر عن المؤتمر الوزاري الأول الذي عقد في تونس في أكتوبر ١٩٨٦، والبيان العربي الصادر عن مؤتمر البيئة والتنمية وآفاق المستقبل المنعقد بالقاهرة في أيلول عام١٩٩١، والملاحظ فيه أن العديد من مجالات التنمية المستدامة تحمل الشيء الكثير من التركيز على قضايا ومشكلات الدول النامية، إذ أن معظم الدراسات والبرامج التنموية تتعلق بالدول المهتمة كثيرا بالتنمية المستدامة والعاملة باتجاه الحوار من أجل النمو ومعالجة المشاكل البيئية المرتبطة بالاقتصاد حصرا. ولكن تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢، ركزّ على التنمية المستدامة من زاوية التمكين السياسي حصرا، إذ عدّ التنمية المستدامة تنمية ديمقراطية ترمي إلى بناء نظام اجتماعي عادل، ورفع مستويات القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين مع مساعدة وتمكين الفئات المهمشة، وتوسيع خيارات المواطنين وإمكاناتهم المرتبطة ارتباطا محوريا بالقدرات والفرص المتاحة التي تتضمن الحرية بمعناها الواسع واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي عمليا[١٢]، وجرى التأكيد على ذلك أيضا في تقارير التنمية الإنسانية العربية اللاحقة للأعوام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٢٠٠٩ و٢٠١٠، لاسيما الأخير الذي أكد على واقع الشباب وآفاق التنمية والواقع المتغير في ظل الظروف والتحديات الراهنة التي تواجه مجتمعات الدول العربية كافة.

ثالثا: فاعلية البيئة السياسية من أجل الإدارة الرشيدة للحكم :

إن التحقيق الفعلي لأهداف التنمية في البيئة السياسية، يعتمد على توافر الحكم الرشيد في الدولة ومؤسساتها، فالحكم الرشيد موضوع مهم في أي نقاش حول التنمية وموضوعات أخرى تتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة التي تأتي من مضامين الحكم الصالح الذي يسعى لخدمة مواطنيه، وكذا الحال بالنسبة للموضوعات المتعلقة بالمعايير الأخرى المرتبطة بالشفافية والوضوح وتشجيع استخدام الموارد المحلية واستثمارها بشكل أفضل، فضلا عن اعتماد مبدأ المساءلة العامة التي تحافظ على الأموال والممتلكات العامة في الدولة. ويضمن الحكم الصالح أيضا استخداما أكثر كفاءة وفاعلية للموارد البشرية العامة والمحلية في آن واحد، لأن هذا الحكم هو جوهر ومضمون التنمية المستدامة، وقد بدأ الحديث عنهما في العالم عموما بعد صدور تقارير الأمم المتحدة الإنمائية حديثا. إذ كان المقصود في وقت ما من التركيز على أبعاد التنمية المستدامة وصولا الى التنمية الشاملة بمحتواها ومضمونها في ضمان إدارة رشيدة ضمن مؤسسات الحكم التي تعتمد بالأصل على مبدأ الشراكة والتخطيط طويل الأمد في جميع المجالات، أما الآن فهي تهتم بكل من يتولى المسئولية ويحرص على تحقيق أكبر قدر من الشرعية والعدالة والمساءلة والشفافية وما سواها، من خلال تفعيل دور السلطة الرقابية في مؤسسات الدولة (السلطة التشريعية والسلطة القضائية) لتكون معادلة صلاح وإصلاح عمل مؤسسات الدولة كافة، مرهونة بمن يصلح حال المجتمع والدولة على حد سواء حاضرا ومستقبلا.

١. اعتماد الإدارة الرشيدة على حكم المؤسساتية:

تقوم الإدارة الرشيدة على أساس عمل المؤسسات والشراكة في الحكم والإدارة وفقا للقوانين النافذة مع ضمان الشفافية والافصاح عن حسابات تكلفة المشاريع ومزايا العمل بالسلطة، أما الحوكمة فهي الأخرى تحتاج إلى بنى مؤسسية تتوافق على أساس الاجماع في العمل لضمان المساواة والشمولية في الإدارة بكفاءة وفاعلية وعلى أساس المحاسبة ومكافحة الفساد أيضا. ولكي تنجح التنمية المستدامة

يستلزم الأمر إيجاد الظروف الملائمة من الناحية السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية لتحرير القدرات البشرية من القيود كشرط للشروع الصحيح والحقيقي في استكمال متطلبات التنمية المستدامة (الإدارة الرشيدة في الحكم)[١٣]. ويشهد عالمنا المعاصر الذي يعيش عصر العلم وتكنولوجيا المعلومات، ظاهرة الانفجار المعرفي والتطور التقني والتنافس الاقتصادي معا، إذ تطورت العمليات الإدارية والإنتاجية بين وحداته وفواعله الدولية والإقليمية معا، ليبدأ في اليابان على سبيل المثال لا الحصر إنتاج وبيع منتجات ذات جودة عالية بكميات قليلة مقارنة بإنتاجيات الدول الغربية وحتى بأسعار تنافسية أقل. وبالتطوير المستمر لهذه المنهجية في الإدارة الانتاجية التي أطلق عليها إستراتيجية (كايزن **Kaizen**)، أو ما يمكن تسميها ب (التغيير نحو الأفضل أو التحسين المستمر) من أجل تحقيق أقل قدر من الهدر في العمليات والموارد والوقت في ظل الارباح المرتفعة المتحققة تبعا لذلك؛ حيث تمكنت اليابان بفضل هذه الإستراتيجية من تحقيق طفرة صناعية من خلال إدخال تحسينات مستمرة في الانتاج مع تقليص تكاليف التشغيل وتقليل الهدر بكافة أنواعه مع ضمان أعلى معدلات الابتكار والابداع للعاملين في مجالاتها[١٤]. ومن هنا ظهر مفهوم (كايزن) منذ عام ١٩٨٤ على يد الخبير الياباني (ماساكي إماي **Masaki Imai**) الذي أصدر كتابا عن فلسفة (كايزن) عام ١٩٨٦، ثم أصدر كتاب (الاحساس المشترك لمنهج التكلفة المنخفضة في الإدارة) عام ١٩٩٧، ولكن مجمل هذه العملية التطويرية تعتمد بالأساس على فلسفة أبتكرها (تاييشي أوهونو **Taiichi Ohno**)، وتتعلق بنوع ومضمون قيادة المؤسسات من خلال الإدارة الرشيدة للمكان والزمان على حد سواء[١٥].

٢. مضامين الإدارة الرشيدة في الحكم:

يعتمد مضمون فلسفة الادارة الرشيدة في الحكم على الجودة وتخفيض تكاليف الانتاج مع ضمان السرعة والدقة في العمليات الانتاجية التي تستند إلى أسس حقيقية في الإدارة الفاعلة مع ضمان إدخال التحديثات عليها، ولكن مع تطور مفهوم

التنمية المستدامة Sustainable development أو الاستدامة Sustainability في إطار الأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٠، وبعد صدور وثيقة حملت عنوان (إستراتيجية المحافظة الكونية) التي أشترك في إعدادها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة والصندوق العالمي للطبيعة، تغير الكثير من مضامين عمل الإدارة الرشيدة في الحكم[١٦]. وبانعقاد مؤتمر ستوكهولم عام ١٩٧٢ ظهرت أبعاد التنمية المستدامة في سياق مناقشة قضايا البيئة وعلاقتها بالجوانب الاقتصادية كالفقر وضعف التنمية في الكثير من دول العالم، وقد جرى التأكيد على الرشد في استخدام واستهلاك الموارد بما يضمن بقاءها للأجيال القادمة. وجرى في مؤتمر ريودي جانيرو في البرازيل عام ١٩٩٢ (مؤتمر قمة الأرض)، تضمين قضايا البيئة والتنمية ضمن مفهوم التنمية المستدامة، لتكون جزءا من أجندة القرن الحادي والعشرين التي رسمت خارطة طريق وخطة شاملة لتحقيق التنمية المستدامة، أكدت على ضرورة ضمان المشاركة الشعبية في وضع الخطط والبرامج التنموية وآليات تضمن تحقيق العدالة في توزيع الثروة بين مجتمعات دول العالم كافة[١٧]. وأكد مؤتمر كوبنهاغن عام ١٩٩٥ (القمة العالمية للتنمية الاجتماعية) على أهمية التنمية الاجتماعية لمعالجة مشكلة الفقر والعمالة والاندماج الاجتماعي وتوفير التعليم والصحة للجميع على أساس المساواة، مع دعم برامج التنمية في البلدان الأقل نموا ومنها الدول العربية، ومن هنا جاءت القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢ لتناقش وسائل تحقيق الاستدامة للوصول إلى الأهداف الموضوعة ضمن استراتيجيات الإدارة والحكم في كل دولة من دول العالم[١٨]. وأكد مؤتمر ريودي جانيرو عام ٢٠١٢ على ضرورة إدماج موضوع الاستدامة بقضايا التعليم للعمل على صناعة عقول المستقبل وبمساعدة قادة الدول في العالم المتقدم من السياسيين للحصول على التأييد السياسي عالميا وإقليميا ومحليا[١٩]، لاسيما وأن مؤشرات الإدارة الرشيدة في الحكم وتحقيق التنمية المستدامة، تعتمد على التطور الحاصل في المحتوى التعليمي المتداخل مع التطور العلمي في اقتصاديات المعرفة المعاصرة .

رابعا: تقويم أثر الاصلاح في الادارة الرشيدة للحكم:

يُعنى بالتنمية المستدامة كما تقدم، تزويد الأفراد بالخبرات والمعارف والاتجاهات الضرورية، وتعويدهم على العادات الضرورية المفيدة، لأن المعرفة والخبرة وحدهما لا يكفيان، فلا بد أن يتعودوا على العادات اللازمة للمحافظة على الموارد لاسيما غير المتجددة واستثمارها بشكل علمي، ويتعلموا حسن تدبير الدخل والتفكير باستثمار قدرات الأخرين المحيطين بهم علميا ومعرفيا ومن ثم التفكير بجدية أيضا في مستقبل الاجيال القادمة[٢٠]. إذ تبقى الديمقراطية السياسية هشة وضعيفة طالما لم يجر استكمالها بإصلاحات مناسبة في مجال منظومة الإدارة الرشيدة ومبادئ الحكم الصالح إعمالا بالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية وما سواها لتكون المؤشر الحقيقي في قياس التطور الحاصل في هذه المجالات، فعلى سبيل المثال لا الحصر ضرورة موائمة سرعة التغيير السياسي بالإصلاحات المدروسة كما حدث نوعا ما في دول مثل هاييتي وزامبيا والجزائر[٢١]، لأن أي تطور أو تغيير سياسي يكون مرهونا بمخرجات التنمية البشرية المستدامة مستقبلا حتى وإن كان تأثير هذه التغيرات السياسية بطيئا على الظاهرة موضوع البحث.

١. مؤشرات الحكم الرشيد بعد الإصلاح :

بدأ البنك الدولي منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي محاولات تطوير المفهوم ومؤشراته القياسية وصولا للحكم الرشيد، وحدد برنامج البنك ست مجموعات كمتطلبات للإدارة الرشيدة في الحكم لتكون بمثابة المؤشرات الأساسية في قياسه وهي كالآتي[٢٢]:

١. مراقبة العمل الإداري وتغيير الحكومات إن لزِم الأمر وفقا لمقتضيات الضرورة ومن خلال تفعيل مؤشر المشاركة السياسية في اختيار مسئولي السلطة ومنفذي البرامج الحكومية مع تطبيق مبدأ المساءلة والمحاسبة وفقا للقانون.

ب. مؤشرات القياس السياسي للأداء التي تقيس أبعاد مختلفة من العملية السياسية الديمقراطية وممارسة الحقوق السياسية والمدنية وغيرها من الحقوق، وجميعها تقيس مؤشرات أخرى تحدد مقدرة المواطنين في المشاركة باختيار حكوماتهم.

ج. مؤشرات استقلال وسائل الإعلام والتي تؤدي دورا بارزا في مراقبة القائمين على السلطة ومساءلتهم علن أفعالهم، فضلا عن دورها في صيرورة منتج معلوماتي وافر يُشخص الأخطاء ويحدد المنافع ليكون قادرا على بلورة رأي عام محلي وإقليمي ودولي ناضج.

د. مؤشرات الاستقرار السياسي وتتضمن طبيعة تولي الحكم وإدارته فمن خلاله نحدد حدود الشرعية السياسية والدستورية، فهناك حكومات تأتي للسلطة بشكل غير دستوري مما يجعلها عرضة للمساءلة والمحاسبة في أي وقت، أو ربما تأتي حكومات في ظل ظروف انعدام الاستقرار السياسي ضمن مرحلة لاحقة كما هو الحال في بعض الدول العربية بسبب تداعيات أحداث الربيع العربي كما هو الحال في اليمن وسوريا وليبيا.

هـ. مؤشر الإصلاح السياسي وبرامجه التنموية التي تبدو في أغلب الأحوال إصلاحات مشوهة أو مصطنعة تؤثر في استمرارية السياسات وفاعليتها عمليا، وقد تقيّد الإصلاحات السياسية قدرة المواطنين على الاختيار أو على تغيير القائمين على الحكم إذا كانت إصلاحات شكلية وغير حقيقية.

و. مؤشر الفساد السياسي والمالي والإداري الذي يؤدي إلى اختلال وانحراف في الأداء الحكومي العام، يصاحبه سوء توزيع مسئوليات حكم السلطة التي قد تكون خارج أنماط وأطر المساءلة والمحاسبة مما يجعلها غير ذات جدوى، لاسيما تلك المتعلقة بطبيعة نظام الحكم وإدارة المؤسسات السياسية وعملية تداول السلطة نفسها، وكذا الحال بالنسبة إلى آليات ضمان حرية المشاركة والتعبير والتنظيم والرقابة التي تمارسها الجماهير في حدود مجالاتها السياسية المتاحة، ويترتب على هذا الاختلال في منظومة السلطة وأدوات المساءلة السياسية تعذر إمكانية تقليل منافع الحكم المتأتية للنخب السياسية الحاكمة والمتمسكة أصلا بسلطاتها في الحكم على أساس حساب مقدار الحصول على المنافع الشخصية حصرا، بسبب تزايد الرغبة في تمكين

مستخدميها لاعتبارات تتعلق بتوفير ضمانات ومستحكمات البقاء في الحكم لأطول مدة ممكنة، وصولا إلى حالة الانكفاء على الذات وانعدام القدرة على مواكبة تطورات الحوكمة العصرية الحاصلة في دول العالم المتقدم.

٢. انجاز متطلبات مستقبل التنمية المستدامة:

تتعلق عملية انجاز متطلبات مستقبل التنمية المستدامة باتباع أشكال ووسائل الحوكمة الرشيدة في الإدارة ضمن أطر المشاركة السياسية والانفتاح الديمقراطي وتشجيع عمل مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية جميعا، مع المُضي في احترام منظومة الحقوق الإنسانية كافة كونها الركيزة الأساسية لتطور تطبيق نظرية التنمية المستدامة في الحكم الراشد، على أمل تجاوز حالة التفاوت في معدلات التطور والنمو الحاصلة بين دول العالم ككل حتى وإن امتلكت نفس الموارد المادية والطبيعية والبشرية وما سواها، إذ يعود تقويم الوضع العام بالمحصلة النهائية في الأصل إلى إدارة الحكم وحسن ممارسة السلطة في إدارة هذه الموارد، إلى جانب وجود إدارة حكومية تتسم بالاحترافية والحيادية تماشيا مع تطوير إمكاناتها الذاتية في التحصيل المعرفي وفي ظل التطور الحاصل في اقتصاديات المعرفة العالمية (التطوير الذاتي من الداخل).

مون هنا يمكننا القول إن فكرة التنمية المستدامة تقوم على أساس أنه لا يجوز للحاضر أن يستهلك المستقبل، لنكون أمام هذا المفهوم الذي صاغته اللجنة الدولية المعنية بشؤون البيئة والتنمية منذ عام ١٩٨٧ والذي يعني العمل على توفير حاجات الجيل الحاضر مع ضمان حاجات الجيل القادم من خلال الحفاظ على موارد البيئة الطبيعية من المخاطر المستقبلية[٢٣]. ويمثل تعميق قنوات المساءلة والرقابة وتحقيق فاعليتها، أساسا آخر للحكم الرشيد وانجاز التنمية المستدامة، كونها السبيل الحقيقي والصحيح لاستثمار موارد الدولة في مشاريع وبرامج التنمية، لاسيما المتعلقة بالموارد البشرية التي تُعّد حاليا الأساس في تقوية مؤسسات الحكومة والإدارة مع اختلاف نمط وشكل الإدارة المتبع في المستويات (السياسية، الإدارية، المالية، والاقتصادية وما سواها من مستويات)، وفي ظل إرساء سلطة سيادة القانون وتبني أفضل الممارسات الإدارية في

الحكم التي تعتمد على الشفافية والوضوح والإفصاح عن الذمم المالية لكل من يتولى المسئولية[٢٤]، بمعنى إن التنمية المستدامة ما هي إلا عملية شاملة لتلبية حاجات المجتمعات كافة في الحاضر من دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم في المستقبل القريب[٢٥].

وتتطلب مشاركة المواطنون المباشرة في الحياة السياسية العامة، مشاركتهم اختيار ممثليهم سواء على المستوى الوطني كالسلطة التشريعية التي توكل لها مهمات عديدة منها سن القوانين والتشريعات وإقرار الموازنة العامة للدولة، أو على مستوى السلطتين التنفيذية (الاختيار للأكفاء) والقضائية (الضامنة لتنفيذ القوانين والحاكمة في إنفاذ شكل العدالة المرجوة منها)، أو على مستوى التمثيل في الإدارات المحلية للحكومات (اللامركزية الإدارية والحكم المحلي) بالتعاون مع المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة (وحتى الإقليمية والوطنية أيضا) المعنية بشؤون إدارة الحكم الرشيد والتنمية المستدامة على مختلف مستوياتها. وتعد هذه معايير للممارسة الديمقراطية ومظهرا من مظاهر الحكم الصالح، وهي الضامن الحقيقي لتحقيق الإجماع على أولويات المشاركة كونها معيار من معايير تحقيق الحكم الصالح العام في مؤسسات المجتمع والدولة معا، ناهيك عن اختيار ممثلين لها في مختلف مفاصلها الحيوية الإدارية لاسيما المحلية منها أيضا من أجل إدارة مؤسسات الحكم إعمالا بمبدأ اللامركزية الإدارية كما أسلفنا، مع تطبيق مبدأ اللامركزية السياسية في الدولة كونه الضامن الحقيق المُضاف للحقوق الإنسانية بجميع أشكالها وعلى أساس مبدأ الإنصاف والعدل في الإدارة والحكم على حد سواء[٢٦]، لتبقى مسئولية المنظمات والمؤسسات غير الحكومية الفاعلة في المجتمع والدولة والتي تشكل حلقة الارتباط بين الطبقة السياسية الحاكمة وعموم الناس، فضلا عن كونها أحد ركائز التنمية المستدامة وإدارة الحكم الصالح الرشيد من أجل الوصول إلى أفضل الفرص الملائمة في تمكين المشاركة الديمقراطية في عملية صنع واتخاذ القرار لاحقا.

٣. الحوكمة والتنمية المستدامة:

تتعلق الحوكمة بشكل ونمط ممارسة الإدارة في الحكم لقياس الإنجازات ومستوى الجودة في الأداء والقدرة والكفاءة لمؤسسات سلطة الحكم في اتخاذ القرارات السليمة والصائبة في جميع جوانب الحياة السياسية وما سواها من مجالات، على الرغم من انشغال الكثيرين في أغلب الأحوال بمنافع السلطة كما هو الحاصل في إدارات الحكم العربية الراهنة لنشهد تباينات وظيفية واسعة النطاق ومتشعبة التفاصيل بحيث يصعب محاسبتها ومساءلتها[٢٧]. من هنا يأتي الإجماع الواسع على تطبيق مبادئ الحوكمة في الإدارة الرشيدة لتلبية متطلبات المرحلة الراهنة وفقا لاحتياجات الشعوب، بمعنى اعتماد وسائل التقدم التكنولوجي في الإدارة الرشيدة لضمان حسن استثمار الموارد وإدارتها بشكل علمي يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية المبتغاة من إدارة الحكم الرشيد، وتقويم العملية الإصلاحية في البلدان العربية على أمل تطبيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة، لأن الهدف من الحكومة الإلكترونية أو الحوكمة هو تلبية حاجات المجتمع وتوقعاته المُضافة مع التجربة بطريقة مرضية عن طريق تبسيط التفاعل والتعامل مع الخدمات العديدة المتاحة على المدى القريب، إذ يسهل هذا إمكانية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كونها الضامن الوافي في تطبيق مبدأ الشفافية والمحاسبة، من أجل إفساح المجال أمام العناصر الكفؤة والفاعلة في المجتمع لتأخذ على عاتقها المسئولية الراهنة المضافة إليها بحكم تراكم الخبرات والتجارب العملية والمعرفية عند توليها مسئوليات الإدارة الرشيدة في الحكم حاضرا ومستقبلا، لأن الغرض من الحكومة الإلكترونية هو تمثيل أكبر قدر من المشاركة في تنفيذ غايات واهداف المجتمع عموما، بدءا من مرحلة التخطيط وصولا إلى مرحلة الانجاز للغايات والأهداف بعيدة الأمد التي تتعلق بأجيال المستقبل القريب الذي بات على المحك بسبب ثقل التركة الحالية وتزايد حجم الكلفة في انجاز متطلبات التنمية المستدامة مستقبلا[٢٨]، كما ترمي الحوكمة إلى تطبيق قواعد الشفافية والعدالة وتطبيق حق المساءلة على الإدارات الحاكمة بجميع مستوياتها لمراعاة مصالح الجميع والحد

من استغلال السلطة في حدود غير المصلحة العامة، لاسيما وأن الحوكمة تؤدي إلى تزايد معدلات الثقة بالاقتصاد الوطني وتعميق دور سوق المال والإدارة للأعمال في مجال الاستثمار من أجل تعظيم الموارد والحفاظ على مصالح الحكومة والمستثمرين وجميع أفراد المجتمع[٢٩].

خامسا: متطلبات مستقبل الإصلاح في إدارة الحكم الرشيد والتنمية المستدامة:

أكد "جيمس ماكجريجور **James Mac Gregor**" أن القيادة هي عملية تبادلية يقوم فيها اشخاص لهم دوافع وقيم محددة، تعمل على تعبئة الموارد السياسية والاقتصادية المختلفة في إطار المنافسة والصراع من أجل تحقيق الأهداف التي يريدها القادة وحدهم أو تحقيق أهداف مشتركة بين القادة ومؤيديهم. وعرّف "جاري يوك **Gary Yuke**" القيادة بأنها التأثير في عملية وضع الأهداف والتأثر في مدى تمسك الجماعة بها والتوحد معها ومن ثم التأثير أيضا في مجال ثقافة المؤسسة نفسها حيال هذه الأهداف[٣٠]، بمعنى القدرة على إدارة التغيير مع ضمان تحقيق التغيير نحو الأفضل وليس العكس وبحسب توفير عناصر الإدارة الجيدة في المجتمع الذي سيتعرض للتغيير بأي حال من الأحوال مهما كانت درجة تقدمه[٣١]، أما خطوات (كايزن) فتكمن في الآتي[٣٢]:

١. وضع خطة التغيير عندما يتطلب الأمر المُضي نحو التحسين.
٢. تنفيذ التغيير على المستوى الصغير.
٣ ملاحظة نتائج عملية التغيير والتحسين.
٤. تقييم وتقويم النتائج المرجوة.
٥. الاستفادة والتعلم من الخبرات السابقة بشكل مستمر.

١. متطلبات الإصلاح من أجل المستقبل:

يتطلب نجاح التغيير، أن يكون من الداخل مع العمل على شرحه بشكل تفصيلي قبل البدء في تنفيذه، وتوضيح الفوائد المرجوة منه بحيث يشمل التغيير

إصلاح الفساد الحاصل في الإدارة، بمعنى البدء في تغيير القيادات المعوّقة للإصلاح والاهتمام بالقيادات التي تضمن تطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة[٣٣]. وتعد الاستدامة عملية مجتمعية تحتاج إلى دعم كل الاطراف الحكومية وغير الحكومية مع ضمان حق الشعوب في الديمقراطية ليكون نهجا مستداما في تحقيق مطالب وحاجات جميع فئات المجتمع، مما يستلزم تفعيل رأس المال الاجتماعي وتمتين العلاقات الاجتماعية وتوطيد الثقة بين فواعل هذه العلاقات داخل المجتمع نفسه[٣٤]. ويعني ذلك أن متطلبات التنمية خلال المرحلة القادمة لن تكون خيارا وإنما ضرورة بسبب التطور التقني وتأثير عمليات التحديث والتنمية المستدامة في المجتمعات كافة، مما يجعلها أمام خيارات عدة متباينة أحيانا وغير متوازنة أحيانا أخرى، ليجري العمل في مرحلة لاحقة على جعل الدولة والمجتمع في آن واحد مستقرين من الناحية السياسية والاجتماعية، لكونهما منتظمين في مؤسسات وبنى هيكلية تنظيمية متناسقة ضمن أطر مؤسسية ومتداخلة في عمليات تفاعلية مترابطة فيما بين أنساقها الرئيسية والفرعية على حد سواء. ويرى " كي جونسون " أن عدم الاستقرار السياسي يحدث عندما تكون المؤسسات السياسية في مجتمع ما غير فاعلة وغير قادرة أيضا على إرضاء متطلبات وحاجات أفراده وطموحاتهم، بمعنى صيرورة حالة من النفور السياسي في ظل انعدام قدرة النظام السياسي على إجراء تحولات تنموية سياسية واجتماعية تضمن استيعاب نتائج أي تحول أو حراك مهما كان نوعه، فضلا عن عدم التيقن من ردود الأفعال في حالة حدوث أي تغير سياسي مفاجئ. ويمكننا القول هنا إن مسألة الاستقرار نسبية ويتناسب ذلك طرديا مع مدى أرجحية متغيرات فواعل الاستقرار على متغيرات الفواعل الدافعة نحو النقيض منه[٣٥]، لاسيما وأن قضايا التنمية بالدرجة الأساس هي قضايا سياسية تعتمد في تحقيق متطلباتها على القيادة السياسية التي كلما زادت كفاءتها زاد الانجاز المتحقق، لأن العمل الحكومي الفعال يضمن الحد الأدنى من الاستقرار السياسي كونه السبب في أي تقدم وتطور اقتصادي تبتغيه الدول والمجتمعات في كل عصر[٣٦].

٢. مقومات الفعل التنموي المستدام من أجل المستقبل :

إن التنمية السياسية أحد عناصر ومكونات الفعل التنموي، لكونه يمثل الفعاليات الأساسية المتعلقة بتنمية النسق السياسي في المجتمع، والأخير يتداخل مع جوانب فرعية أخرى تتطلب التخطيط مع إرادة سياسية لديها تصورات ورؤى عدة بشأن معالجة المشكلات التنموية كافة، وهو ما يتطلب وجود نظام سياسي فاعل قادر على تجاوز هذه المشكلات من خلال الموازنة بين اليقين والافضليات وفقا لجدولة متناغمة مع حاجات أفراد المجتمع(٣٧). لذا يمكننا تحديد مقومات الحكم الرشيد في الفعل التنموي المستدام في الآتي:

أ. اعتماد ثقافة سياسية تشاركية تضمن توسيع مجالات المشاركة السياسية في ظل توفير متطلبات الشفافية في إدارة مؤسسات الحكم.

ب. اعتماد مبادئ الدولة القانونية وفقا لمتطلبات حكم القانون من أجل تفعيل مؤشرات المساءلة والمحاسبة مع التركيز على النزاهة والعدالة والانصاف في ممارسة المسئوليات.

ج. الاستناد إلى متطلبات الحكم المحلي في نظم حكم الإدارة اللامركزية.

د. احترام وتعزيز منظومات الحقوق الإنسانية كافة التي باتت أحدى مؤشرات الحكم الصالح الرشيد.

هـ. البدء في المشاريع التنموية المستقبلية في مختلف المجالات من أجل ضمان تنمية مستدامة للأجيال القادمة .

إذ إن هناك رأي يؤكد أن طريق النمو الاجتماعي للدول يتطلب منها القبول بالآراء المنتشرة حاليا لاسيما المتعلقة بالتحديث السياسي من خلال توسيع المشاركة الشعبية لكل القوى السياسي والاجتماعية في صنع واتخاذ القرار السياسي، واحترام الرأي العام والتعددية السياسية لإنجاز متطلبات التنمية والتحديث، لاسيما وأن الحياة السياسية في جميع دول العالم النامي هشة وضعيفة مما يجعلها حاضنة لأزمات عدة مثل أزمات الهوية والشرعية ورغبة بعض مسئوليها في البقاء في الحكم لأطول مدة ممكنة، أما نشر

الديمقراطية فيها فهو من أجل تحقيق غاية مفادها تقوية المناطق الرخوة واستيعاب كل الأطروحات والأفكار التي قد تتطور حسب تجارب الكثير من الأمم والشعوب إلى مشاريع تنموية طموحة تلبي حاجات مجتمعاتها، ليكون الإصلاح فيها ليس مجرد شأن حكومي وانما ضرورة ملحة تبتغيها الأمم والشعوب ومؤسسات المجتمع المدني الاهلية أيضا في كل زمان ومكان(٣٨).

من هنا يتطلب الخروج من حالة الفوضى القانونية التي أنتجتها هياكل سلطات دول العالم النامي من خلال القوانين المتعددة وقوانين الحذف والالغاء والشروحات والقرارات التي تأخذ صفة القانون وشروح الشروحات، لذا باتت القاعدة القانونية متداخلة ان لم تكن متقاطعة مع بعضها البعض نتيجة هذه الفوضى، مما سحب معه هشاشة القوانين النافذة والتي يجري اختراقها من سلطات الحكام بشكل متكرر مما اعطى سابقة لأي مواطن بعدم احترامها أو التعامل معها بنظامية. إذ إن اغلب انظمة حكم السلطة في دول العالم النامي تضع حواجز أمام المعارف الحديثة تارة بحجة الأمن وتارة أخرى بحجة عدم ملائمتها للمجتمع، اذ نلاحظ عدد المتعاملين مع شبكة المعلومات الدولية تقاس بقلة مستخدميها للمناهج الدراسية مقارنة بعدد نفوس بلدانها، وهناك دول تفرض قيود على الكثير من المواقع الإلكترونية تحت وهم الأمن(٣٩). وتسبب الانفراد الأمريكي على الساحة الدولية في جعل دول العالم النامي نفسها في مأزق كبير، لنكون أمام معضلة حرجة مفادها سعي القطب الأحادي المهيمن على العالم لفرض أنموذجه الديمقراطي منتهكا بذلك جميع القوانين والأعراف والتقاليد التي وضعتها الحضارة الانسانية في جميع مراحل تطورها التاريخي، والتي تقر باختلاف الشعوب والحضارات مما جعلها أيضا في محنة الاختيار بين التمسك بالخيارات الوطنية الملائمة لمصالحها وقيمها بعيدا عن اشكال القسر والاكراه المفروضة عليها أو العكس من ذلك (قبول اشتراطات الهيمنة العالمية)، لاسيما وأن إرادة المجتمعات الحرة هي التي تضع ضوابط التحولات السياسية الراهنة التي تلائم اشكال التطور السياسي الديمقراطي في الحكم، والنابع من خصوصيتها الثقافية والاجتماعية والمعبرة عن ذاتها الحضاري بعيدا عن الأنموذج الديمقراطي بنسخته الامريكية وبعيدا عن

تداعيات الحرب الكونية التي تقودها الأخيرة ضد ظاهرة الإرهاب الدولي التي أعلنت عنها منذ احداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١. لأن اغلب الدول لن تتمكن من معالجة الانقسام السياسي الذي تعانيه حيال استمرار الركود السياسي في مجتمعاتها من جانب، وما تعانيه من ظاهرة الاستبداد السياسي الموروث منذ مدة ليست بالقصيرة من جانب آخر، في ظل انعدام القدرة على تجاوز تحديات المرحلة الراهنة عندما عجزت الكثير من دول العالم عن حماية حدودها وسيادتها أمام تمدد واختراق عولمة الثقافات لشعوب وأمم العالم أجمع حينما اجتازت وعبرت الحدود وغيّرت الكثير من إرادات وطموحات الشعوب حاضرا ومستقبلا[٤٠].

٣. تقويم مستقبل الإصلاح في إدارة الحكم:

هناك ضرورة ملحة لفهم المتغيرات الداخلية والدولية ورصد مقومات القوة وتشخيص المشكلات التي تعاني منها الكثير من دول العالم ومنها الدول العربية لتحقيق الإصلاح وإنجاحه للخروج من حالة ضعف وهشاشة المؤسسات، لاسيما بعد تزايد مخاطر تجارة المخدرات وتبييض الاموال والمتاجرة بالناس والأعضاء البشرية وما سواها من مشكلات باتت من التحديات الحقيقية التي تواجه دول العالم كلها، وهو ما يتطلب مواجهة التحديات ومعالجة المشكلات التي تعاني منها عمليات الاصلاح الحكومي المؤسسي على المستوى الرسمي وغير الرسمي من أجل تقويم الجدوى من الإدارات الحكومية الراهنة[٤١]. ويتطلب ذلك صياغة أنموذج تنموي يؤمن بالديمقراطية ويدعم مجالات المشاركة ويرفع مستويات المعرفة بمجريات الواقع الراهن بالتعاون مع قيادات جيل جديد يؤمن بثقافة الديمقراطية الحقيقية ويعمل على تعزيز مستويات الثقة المفقودة بالإمكانات المتاحة، لإدارة متطلبات واقع مليء بالأزمات على أمل الخروج بأفضل شكل ومحتوى من أنماط الحكم الرشيد الذي يضمن الاستقرار السياسي والاجتماعي ويعمل على تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة للأجيال القادمة على مدى المستقبل المنظور. ويعني الاستقرار السياسي المؤسسي قدرة المؤسسات السياسية والقانونية على القيام بعملها على الرغم من تبدل وتغير الأشخاص القائمين

عليها مهما كانت أسباب التغيير، لأن مؤسسات الدولة الرسمية بحاجة الى بيئة مستقرة كي تنمو وتتطور وتمارس عملها بفاعلية طبيعية بعيدا عن سيطرة الاشخاص عليها. ويعني ذلك بدوره الحاجة إلى جيل جديد يروم الاصلاح بشرط وجود نخبة قادرة على الفعل والعمل التنموي لقيادة عملية التغيير باتجاه بناء دولة مؤسسات مستقرة تستند الى التفاعل النشط مع مؤسسات المجتمع المدني، لتكون المؤشر الحقيقي في عملية الإصلاح في منظومة الإدارة الرشيدة للحكم ومؤشر آخر نستدل به على وجود مشاركة فعلية حقيقية في منظومة العمل التنموي التي تنشد وتروم تحقيق متطلبات وأهداف التنمية المستدامة حاضرا ومستقبلا(٤٢).

وعند تحليل واقع مجتمعات الدول العربية عموما نجدها تعاني من انخفاض كبير في معدل اجمالي الدخل المحلي مقارنة بدولة واحدة مثل اسبانيا، في ظل وجود نسبة تقارب (٤٠ %) تقدر بحوالي (٦٥ مليون شخص) داخلين ضمن نسب الأمية، تبلغ نسبة النساء في هذا المعدل الإجمالي الثلثين. وتتوقع الإحصائيات الرسمية دخول مائة مليون شاب في سوق العمل لغاية عام ٢٠٢٠ مما يعني تزايد الطلب على الوظائف مستقبلا، مع حساب انخفاض آخر سيحصل بنسب متفاوتة في مستويات المعيشة. وتقدر نسبة استخدام شبكة المعلومات الدولية ب (٦,١%) مقارنة بدول افريقيا جنوبي الصحراء الكبرى على سبيل المثال لا الحصر التي تفوق هذه النسبة إلى حد كبير، وتبقى نسبة مشاركة النساء في الحياة النيابية التي تقدر ب (٥,٣%) مقارنة بدول أفريقيا جنوبي الصحراء نفسها التي وصلت تلك النسبة فيها إلى ما يقارب (٤,٨%) على الرغم من التحديات والمشكلات التي تواجهها هذه الدول في الكثير من مجالات الحياة العامة. وتقدر نسبة الشباب ب (٥١%) من بين الأكبر سنا ومعظمهم راغبين في الهجرة وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢، لتكون وجهتهم أوربا مما يعكس حجم التحديات التي تواجه التنمية البشرية في الدول العربية جميعا. من هنا طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع الطريق البديل للإصلاح العربي في المجال الديمقراطي، وبناء مجتمع المعرفة، وتوسيع الفرص الاقتصادية، وضمان الحقوق الانسانية، وتطبيق الشفافية والمحاسبة في إدارة مؤسسات الدولة، والاعتماد

على الاعلام في توضيح بدائل وخيارات المستقبل للوصول إلى متطلبات الادارة الرشيدة في الحكم[٤٣]. ومن الحلول المطروحة خلال المرحلة الراهنة تعميق أسس الديمقراطية، وتوسيع نطاق المشاركة، والاهتمام بشرائح المجتمع كافة، لاسيما الأطفال والشباب، والنهوض بواقع النساء، ودفع عملية التنمية الشاملة نحو مجالات الحياة العامة كافة، وفقا لاستراتيجيات تنموية واضحة ضامنة لمستقبل التنمية المستدامة[٤٤].

ويقول الكاتب الأمريكي (توماس فريدمان) إن جوهر الديمقراطية هو مداورة للسلطة سلميا مع ضمان حقوق الأقلية في ظل حكم الأغلبية[٤٥]، بمعنى الإصلاح، وبناء الدولة المدنية الحديثة، وإعادة إنتاج أنموذج تنمية مستدامة في ظل التقدم العلمي والحضاري الحاصل في عصر المعلوماتية الراهنة بفاعلية المساهمة في تحقيق المشروع التنموي العربي، لتجاوز التحديات الراهنة وتلبية الاحتياجات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وما سواها كونها المطلب الحقيقي الذي فرضته إرادة الأمم والشعوب وواقع المرحلة الجديدة الراهنة[٤٦]، لأن الأخيرة تشهد اتساع في حجم الفجوات وتحالف الطبقات التي باتت أبرز صفات الجيل الجديد بسبب قدرته على الفعل الثوري، لكن اتساع الفجوة بين الاغنياء والفقراء واضحة جدا وبدليل استئثار شديدي الثراء وعائلاتهم بمنافع المجتمع وحتى سلطة الحكم في إدارة مؤسسات الدولة، وهو ما أدى إلى إنتاج أنموذج هجين يجمع ويربط المال بالسلطة كما حدث في مصر وتونس ودول أخرى، مع تزايد عدد الفقراء وتنامي مشكلاتهم وانخفاض مستوى التعلم والخدمات الصحية لهم، في ظل تراجع الطبقة الوسطى التي اندمجت معها لتشاركهم في ذات المعاناة لنكون أمام حراك مجتمعي يتطلب إعادة صيرورة نظام سياسي جديد يحاول أن يخرج من تناقضات المراحل السابقة للبدء في عملية تنمية مجتمعية واقتصادية شاملة[٤٧]. وقد حدد تقريرُ التنافسية العالمية لعام ٢٠١٦-٢٠١٧ الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي، (١٣٨) دولة في العالم حسب قدراتها التنافسية، واستنتج التقرير أن انخفاض معدل انفتاح اقتصاد الدول على الخارج قد يهدد نمو اقتصادها ومعدلات الرفاهية في مجتمعاتها من الناحية التنموية على المدى المنظور، وأن بعض سياسات التحفيز المالي لم

تكن كافية للحفاظ على معدلات نمو اقتصادي جيدة في إداراتها الحكومية، إذ يفترض أن ترتبط مع إجراءات الإصلاحات الحقيقية الداخلة ضمن الأطر التنافسية؛ بمعنى ضرورة العمل المؤسسي التنموي ضمن مجالات الاستثمار في قطاعات الابتكار والمعرفة التي تناظر أهمية أي إدارة رشيدة في مجال الاستثمار في البنية التحتية وتطوير القدرات البشرية المتنوعة. من هنا اعتمد مؤشر التنافسية العالمي على (١١٤) عاملاً لقياس التنافسية ليجري تصنيفها ضمن اثنا عشر مجموعة أساسية تضم محاور عدة مثل المؤسسات الحكومية والبنية التحتية ووضع الاقتصاد الكلي والواقع البيئي والصحي والتعليمي الأساسي في مختلف المستويات، ناهيك عن التدريب وفقا لكفاءة سوق العمل والخدمة والابتكار[٤٨]. ولعل أبرز المخاطر التي ستحدد مستقبل الاقتصاد العالمي خلال العام الجاري وتشكل التطورات العالمية على مدى السنوات العشر القادمة، هي تفاوت معدلات الدخل وتوزيع الثروة وتغيرات المناخ وتزايد معدلات الاستقطاب المجتمعي في العديد من الدول، فضلا عن ارتفاع معدلات الاعتماد على الإنترنت وتزايد نسبة معدلات الشيخوخة السكانية[٤٩]، وهو ما يتطلب مواجهة مؤشرات ومحددات عدة تتعلق بظروف المشكلات المحيطة في كل دولة داخلة ضمن مؤشرات المخاطر السياسية أيضا، لاسيما تلك المتعلقة بالمخاطر الجزئية والكلية المؤثرة في عمل إدارة الحكم الرشيد بسبب تداخل عمل الحكومات مع انشطة الأعمال الاقتصادية المختلفة كما حددها "روبوك وسيموندز" عند حدوث تغيرات جذرية في مجال الانشطة العملية التي من الصعب التكهن بمتغيراتها المستقبلية بسبب متغيرات علاقات القوة والتنافس على السلطة في مؤسسات الدولة والمجتمع في كل زمان ومكان[٥٠]. ويتطلب الأمر تحقيق تنمية سياسية ضامنة لفعل الإدارة الرشيدة للحكم لتكون قادرة على توجيه الادارات الحكومية الوطنية والمحلية نحو دراسة المشكلات العملية التي تواجه الأطر التنظيمية والإجرائية في ممارسة إدارة الحكم لتحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقويمية[٥١]، ومن ثم ضمان أسس الحوكمة الرشيدة الضامنة للاستقرار المؤسسي من

خلال دعم مستويات الانفتاح الديمقراطي والمشاركة السياسية الفاعلة كونها الأساس لأي عملية تقويمية إصلاحية تجري حاضرا ومستقبلا على أمل تمكين متطلبات وضرورات الإدارة الرشيدة في الحكم من أجل التنمية المستدامة[٥٢]، فضلا عن تقويم مؤثرات العملية الإصلاحية في إدارة الحكم وصنع السياسات العامة والتحكم بأداء عمل المؤسسات الحكومية كافة لتحسين جدوى فاعلية الانجاز على مستوى مؤسسات الدولة والمجتمع على حد سواء، ناهيك عن القدرة في تشكيل محتوى تنظيمي عملي قادر على محاكاة متطلبات وحاجات مستويات الإدارة الرشيدة في مؤسسات العمل الحكومي المحلي والمركزي ضمن إطار مرن ضامن لتحقيق مستويات الانجاز على المدى المنظور[٥٣]. وهو ما حصل في القمة العالمية للحكومات (١٢ شباط ٢٠١٧) التي أعلن فيها نائب رئيس دولة الامارات ورئيس مجلس الوزراء وحاكم إمارة دبي "الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم" تنفيذ رؤية المستقبل ضمن آليات عمل تحاكي المستقبل وتشارك في التنمية المستدامة التنافسية، لأن الأخيرة لا تنطلق من تقديم الخدمات وتطويرها للأجيال القادمة فحسب، وإنما تساهم في وضع نظم وآليات عمل لتحويل الأفكار والرؤى إلى مشاريع حقيقية تواكب التطور العلمي وتعمل على إعادة صيرورة أدوار جديدة في إصلاح إدارة الحكم في ظل خطط استراتيجية مستقبلية تحدد دورا تكامليا للحكومات في إطار خدمة شعوبها وصناعة مستقبل أفضل لمجتمعاتها[٥٤].

الخاتمة والاستنتاجات :

تقوم عملية الإصلاح السياسي بدور تقويمي للوضع السياسي العام في عملية التحول من حكم الإدارة الشمولية إلى الحكم الديمقراطي الصالح الرشيد وبحسب المعايير التي حددتها المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية المعنية بالموضوع، بمعنى أن التعديل أو التغيير أو التطوير في أشكال إدارة أنظمة الحكم في مرحلة ما قد يكون جزئيا أو جذريا، وكذلك الحال بالنسبة إلى تنظيم شكل العلاقات الاجتماعية بشكل متوازن في مرحلة قادمة أخرى، وبالمحصلة النهائية يجري هذا الوضع من خلال تعديل

الأنظمة والانتقال من حالة إلى أخرى (التقليدية والحداثة وما بعد الحداثة)، وجميعها بُنى محدثة تعمل على مواكبة العصر ومتغيراته، وإرساء قيم الشفافية والعدالة والانصاف والمساواة والحرية في تولي مسئوليات الإدارة والحكم التي تتعلق بعنصر مهم ألا وهو الاختيار بين الأفضل في البدائل المتاحة الذي يكمن فيه جوهر ومضمون الديمقراطية الحقيقية ومحتوى مجالات الإدارة الرشيدة في الحكم. ويقتضي جوهر الديمقراطية أيضا القيام بالإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وما سواها من الإصلاحات على المستوى الرسمي المؤسسي أولا، ومن ثم على مستوى عموم البُنى الاجتماعية التي تنتظم فيها العلاقات الإنسانية ثانيا كونها المعيار القانوني والسياسي في التحكم بعمل المؤسسات بعيدا عن الجمود والشخصانية أو حتى التسلط، وجميعها معايير مهمة جدا في استيعاب القدرة على التوقعات التي يحدثها الإصلاح بشكل عام؛ ومما لا شك فيه أن هناك ارتباطا مؤسسيا وعمليا ضابطا لعملية الإصلاحات المنشودة في مجال إدارة الحكم الرشيد واستحكام تنفيذ متطلبات التنمية المستدامة حاضرا ومستقبلا. ومن هنا يمكننا تحديد إطار عملي للعلاقة بين الإدارة الرشيدة للحكم والتنمية المستدامة والتي تستند إلى الأسس الآتية :

١. ضمان الشفافية في العمل المؤسسي الرسمي وغير الرسمي وفي مجالات الحياة العامة كافة.

٢. ضمان فاعلية المشاركة السياسية والانفتاح على مجالات أوسع لاستيعاب القوى السياسية والاجتماعية الجديدة وما سواها.

٣. تفعيل سلطة وسيادة حكم القانون (الدولة القانونية) لتكون ضمن متطلبات الإدارة الرشيدة في الحكم لاستكمال أهداف التنمية المستدامة.

٤. الاعتماد الواسع على مبادئ المساءلة والمحاسبة الدورية المتكاملة ضمن أطرها المؤسسية والقانونية الرسمية المباشرة.

٥. ضمان معايير النزاهة وتحقيق مبادئ العدالة والانصاف والمساواة ضمن بيئة قانونية واجتماعية وسياسية مستقرة ضامنة لمعايير الربحية الاخلاقية في مجال إصلاح إدارة الحكم.

٦. إتباع نمط حكم الإدارة اللامركزية ومبادئ اللامركزية السياسية أيضا في مختلف المستويات لتكون ضمن مؤشرات الإدارة الرشيدة للحكم.

٧. تعزيز وحماية منظومة أبعاد الحقوق الإنسانية والحريات الاساسية بأكملها في ظل أنسنه مقومات الاستدامة لهذه المنظومة.

٨. التخطيط المستقبلي للرؤى والأفكار الاستراتيجية الواعدة والطموحة في المشاريع التنموية التي تضمن تنمية مستدامة للأجيال القادمة.

الهوامش والمصادر

١ – د. أبو بكر مصطفى بعيرة، لا تنمية مستدامة بدون إدارة قوامة، جامعة قاريونس،كلية الاقتصاد، ليبيا، ٢٠١٠،ص ٤.

٢ – د. ابو بكر مصطفى بعيرة، البيئة العامة للتنمية الإدارية من منظور التنمية الرشيدة، المعهد الوطني للإدارة، طرابلس، ٢٠٠٧، ص ٣.

٣ – د. وسيم وجيه الكسان، الحكم الرشيد والتنمية البشرية المستدامة، المؤتمر السنوي، ص ص ١ – ٢ https://www.researchgate.net/publication/316990518.

٤ – د. عصام عبد الشافي، بين المشروطية السياسية والحكم الراشد، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، دراسات سياسية، ٢٠١٦، ص ٥.

٥ – نقلا عن : إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كانون الثاني، يناير ١٩٩٧، ص ٥. وكذلك ينظر: مبادئ الاستدامة التي وضعها الخبراء المختصين في اجتماع بيلاجيو في ايطاليا عام ١٩٩٦.

٦ – حاتم ظافر الكردي، دور تطبيق الحكم الرشيد في السلطة القضائية لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى برنامج ادارة الدولة والحكم الرشيد، فلسطين، ٢٠١٦، ص ص ٢ – ٣.

* مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية الإدارية، أنصات قناة الجزيرة/الأخبار الاقتصادية، بتاريخ ١٢ / ١ / ٢٠١٨.

٧ – إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، المصدر السابق ذكره، ص ٨.

٨ – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٩ – مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٧، ص ١٥.

١٠ – المصدر نفسه، ص ٩.

١١ – تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢.

١٢ – المصدر نفسه.

١٣ – عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية، منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٣١٨.

١٤ – نقلا عن : د. مدحت محمد أبو نصر، إستراتيجية كايزن اليابانية لتطوير المنظمات، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٥، ص ١٤.

١٥ – نقلا عن : المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

١٦ – عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة، مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٥، ص ١٧.

١٧ – المصدر نفسه، ص ٤٤.

١٨ – المصدر نفسه، الصفحة نفسها. في حين أكد مؤتمر الألفية في نيويورك عام ٢٠٠٠ على ضرورة دعم جميع الحكومات لمبادئ الاستدامة من خلال دمج هذه المبادئ بالسياسات والبرامج التنموية مع تجنب الاسراف في استخدام الموارد واستهلاكها. المصدر نفسه، ص ٤٥.

١٩ – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٢٠ – رواء زكي الطويل، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص ٢١.

٢١ – المصدر نفسه، ص ٣٧.

٢٢ – شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر ٢٠٠٠–٢٠١٠، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠١٢، ص ص ٤٢ – ٤٩.

٢٣– مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤.

٢٤– شعبان فرج ، الحكم الراشد، المصدر السابق نفسه، ص ١٠.

٢٥– مصطفى يوسف كافي، المصدر السابق نفسه، ص ٥٥.

٢٦– صاموئيل عبود،افكار حول قضايا المشاركة الشعبية بالتنمية في سوريا،سلسلة الرضا للنشر،دمشق،٢٠٠٢،ص١٥.

٢٧– سارة بوسعيود، دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٣، ص ٣٤.

٢٨– نبيل علي محمد الخطوة و منير سيف سعيد عبد الله، دور الحكومة الالكترونية في التنمية العربية المستدامة، مجلة أبحاث البيئة والتنمية المستدامة، العدد الثاني، المجلد الأول ٢٠١٦، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، الخرطوم ، ص ص ٨٧ – ٨٨.

٢٩– عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٠٠–٣٠٢.

٣٠– نقلا عن: د. مدحت محمد أبو النصر، قادة المستقبل القيادة المتميزة الجديدة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٨.

٣١– د. مدحت محمد أبو نصر، استراتيجية كايزن اليابانية لتطوير المنظمات، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

٣٢– نقلا عن: المصدر نفسه، الصفحة نفسها، كما هو الحاصل في المعجزة الصينية التي أجريت في العشرين من كانون الثاني عام ٢٠١٨ من أجل إنشاء سكة حديدية بطول (٢٤٦ كم) لمحطة قطار في مقاطعة فوجيان جنوبي الصين، وبالتحديد في مدينة لونغيان لتربط جنوب شرق الصين بوسطها، والتي نفذت ضمن خطة عمل استمرت تسع ساعات بعد أن اجري تقسيم العمل على سبع وحدات تعمل ضمن مهام محددة وبمشاركة ألف وخمسمائة عامل فقط، إنصات قناة سكاي نيوز، ٢٣ / ١ / ٢٠١٨ .

٣٣– المصدر نفسه، ص ٢٢.

٣٤– عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩.

٣٥– نقلا عن: د . كريمة عبد الرحيم حسن، أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية في العالم الثالث، في: مجموعة باحثين، مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مركز دراسات العالم الثالث، ١٩٩٠، ص ص ٦٨ – ٦٩.

٣٦– المصدر نفسه، ص ص ٧٠ – ٧١.

٣٧– علي عباس مراد، التنمية السياسية وأزمة المشاركة: محاولة في تحديد المفهوم، في: مجموعة باحثين، مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث، المصدر السابق، ص ص ١١٧ – ١٢٠.

٣٨– د. حميد السعدون، التنمية السياسية والتحديث: العالم الثالث، الذاكرة للنشر والتوزي، بغداد – عمان ، ٢٠١١، ص ص ١١٠ – ١١٤.

٣٩– المصدر نفسه، ص ص ٩٠ – ٩٨.

٤٠– المصدر نفسه، ص ١١٥.

٤١– المصدر نفسه، ص ١١٨.

٤٢– د. عبد السلام ابراهيم بغدادي، النظم السياسية العربية وتحديات التغيير والاصلاح السياسي، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١١، ص ص ٣٢ – ٣٨.

٤٣– المصدر نفسه، ص ص ٧٦ – ٨٠.

٤٤– المصدر نفسه، ص ص ١٠٥ – ١٠٧.

٤٥– نقلا عن: د . عبد السلام إبراهيم، المصدر نفسه، ص ١٢٤.

٤٦– المصدر نفسه، ص ١٣٢.

٤٧– نغم نذير شكر، التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٤٨، نيسان ٢٠١١، ص ص ٢١ – ٢٣.

٤٨– متاح على الرابط : ما هي الدول العربية الأكثر تنافسية ؟ متاح على الرابط:
https://webcache.googleusercontent.com/search?q=:https://raseef22.com/economy/. ٢٠١٦ / ٩ / ٢٩

٤٩– خمس مخاطر تهدد الاقتصاد العالمي في ٢٠١٧، صحيفة المصري اليوم ١١/ ١ / ٢٠١٧.

٥٠– نقلا عن : د. حسين الفحل و إبراهيمي زرزور، حماية الأعمال الدولية: مدخل إدارة المخاطر السياسية، متاح على الرابط: platform.almanhal.com/Files/2/96195 ، تاريخ الزيارة ٢٥ / ١ / ٢٠١٨ ، ص ٦.

٥١– مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

52 - Sam Agere , Promoting good governance . principles , practices and perspectives, management and training services division Common Wealth Secretariat, London, 2000. P5.5–7.

53 – Ibid . P . 9 .

54 - Look at available link on : https://arabic.cnn.com/business/2017/02/15/dubai-10x-initiative P . 1 .